مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 10 العدد: 02 السنة 2021 ص 585 - 610

تاريخ الإرسال: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/21

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر

Role of the National Agency for Entrepreneurial support and development Support in promoting investment outside the fuel sector in Algeria

فارس معيزي[1*]، عبد الجليل بوداح[2]

[1] جامعة قسنطينة 2: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (الجزائر)، faris.maizi@yahoo.fr

[2] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (الجزائر)، jalil_bouda@yahoo.com

الملخص:

بهدف دعم وتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات تم استحداث عدة أجهزة بغرض ترقية الإنتاج المحلي وخلق الثروات والنهوض بالعديد من القطاعات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر، حيث تعتبر هذه الوكالة من بين الأجهزة التي استحدثتها السلطات الجزائرية خلال التسعينات والتي سمحت عن طريق الإمتيازات والإعانات المختلفة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع لتحقيق هدف الدولة في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ قطاع المحروقات؛ أجهزة الدعم؛ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

*المؤلف المرسل

Abstract:
In order to support and develop investment outside the hydrocarbons sector, several devices have been developed to promote local production, create wealth, promote many sectors and eliminate dependency on the hydrocarbons sector.
This study aims to highlight the role of the the National Agency for Entrepreneurial support and development outside the hydrocarbons sector in Algeria. This agency is one of the bodies developed by the Algerian authorities during the 1990s. Promote investment outside the hydrocarbons sector.
Keywords: Algeria; Investment outside the hydrocarbons sector; Support devices; the National Agency for Entrepreneurial support and development.

1.مقدمة:

أدركت الدول النفطية ومنها الجزائر نتيجة الأزمة النفطية الأخيرة وما ترتب عنها من آثار سلبية، أن اعتماد اقتصادها على قطاع المحروقات كمورد أساسي لتمويل خزينة الدولة والمشاريع التنموية سيؤدي إلى نتائج وخيمة، لا سيما مع بروز معطيات اقتصادية جديدة على المستوى العالمي والتي أبرزها تطور استغلال المصادر الجديدة للطاقة، مما جعل الجزائر تفكر بجدية في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات عن طريق تبني سياسات جديدة للإنتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا وتنوعا، وذلك من خلال خلق مشاريع جديدة والنهوض بالعديد من القطاعات.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE من أهم أجهزة الدعم التي أنشأت في الجزائر للعمل على ترقية ونشر الفكر المقاولاتي ودعم روح المبادرة الفردية والجماعية، وأحد الحلول المتاحة للحد من البطالة عن طريق تمويل مختلف مشاريع طالبي التمويل، حيث تلعب دور كبير في تسهيل النشاطات الإستثمارية خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال توفير الدعم المالي لهذه المشاريع ومرافقتها.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ماهو دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟**

وينبثق عن هذا التساؤل سؤالين فرعيين نوردهما فيما يلي:

- ما هو واقع الإستثمار في الجزائر؟
- كيف تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

تقسيمات الدراسة: تنقسم هذه الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

- المحور الأول: واقع الإستثمار في الجزائر.
- المحور الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

1- واقع الإستثمار في الجزائر

بذلت الجزائر جهود معتبرة من أجل ترقية الاستثمارات عموما والاستثمار خارج قطاع المحروقات خصوصا، و من أجل ذلك اهتمت بتحسين مناخها الاستثماري وكذلك استحداث مختلف الأجهزة الداعمة لخلق استثمارات جديدة.

1-1 واقع مناخ الإستثمار في الجزائر

يعكس مناخ الإستثمار مختلف العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية المؤثرة على تدفقات وحجم الإستثمارات داخل الإقليم.

1-1-1 بيئة أداء الأعمال في الجزائر: تحتل الجزائر حسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي مراتب جد متأخرة ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 1: مكانة الجزائر في بيئة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020

المؤشر	2010	2012	2014	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب العالمي	136	148	153	163	156	166	157	157
بدء النشاط التجاري	148	153	139	145	142	145	150	152
استخراج التراخيص	110	118	122	122	77	146	129	121
تسجيل الملكية	160	167	156	163	162	163	165	165

الحصول على الائتمان	135	150	169	174	175	177	178	181
حماية المستثمرين	73	79	123	174	173	170	168	179
دفع الضرائب	168	164	174	169	155	157	156	158
التجارة عبر الحدود	122	127	131	176	178	181	173	172
إنفاذ العقود	123	122	120	106	102	103	112	113
تسوية حالات الإعسار	51	59	94	73	74	71	76	81

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: Doing Business Report. Multi Years

يبرز من خلال الجدول رقم-1- أن الجزائر عرفت تراجعا في مؤشر أداء الأعمال حيث تراجع ترتيبها العام من المرتبة 136 سنة 2010 إلى المرتبة 167 سنة 2012، رغم التقدم الطفيف خلال سنتين إلا أنها تدهورت مرة أخرى الى المرتبة 163 سنة 2016، أما خلال سنة 2018، فقد تراجعت الجزائر إلى المرتبة 166 من أصل 190 دولة، وقد سجل التراجع ضمن مؤشرات الحصول على الائتمان، استخراج التراخيص، في حين ظلت مؤشرات بدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية في حالة استقرار، أما باقي المؤشرات فقد سجلت تحسنا، وعلى الرغم من هذا فإن الترتيب المتأخر للجزائر ضمن مؤشر أداء الأعمال يدل على أن المناخ الإستثماري في الجزائر يتطلب جملة من الإصلاحات، ويبرز الجدول التراجع المسجل في أغلب المؤشرات الفرعية المشكلة لمؤشر أداء الأعمال، خاصة ما تعلق ببدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان دفع الضرائب وعمليات التجارة الخارجية، في حين تسجل الجزائر مركزا متقدما نسبيا فيما يتعلق بتسوية حالات الإعسار وحماية المستثمرين.

تشير تقارير البنك الدولي أن الجزائر تعتبر وجهة صعبة للمستثمرين بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في تعقيد الإجراءات وتعددها، والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، وهو ما يساهم في عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الإستثمار في الجزائر.

2.1.1 معوقات الاستثمار في الجزائر:

على الرغم من وضوح التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني، وكذا النتائج الايجابية المحققة، فإن وجهة نظر المستثمرين حول المعوقات التي تفسد بيئة الأعمال في الجزائر تجتمع حول ما يلي:[1]

– **ضعف المنظومة المصرفية والمالية:** على الرغم من مرور المنظومة المصرفية والمالية في الجزائر بالعديد من الإصلاحات منذ اعتماد برنامج التعديل الهيكلي، إلا أنها لازالت تفتقر للنجاعة الكافية التي تسمح لها بتمويل الإستثمارات الضخمة سواء المحلية أو الأجنبية، حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة ضمن مؤشر كفاءة الأسواق المالية الذي يعتبر من المؤشرات الفرعية لاحتساب تنافسية الاقتصاد، ويبرز الجدول الموالي تطور تنافسية القطاع المصرفي الجزائري ضمن مؤشر كفاءة الأسواق المالية خلال الفترة (2010–2018).

الجدول 2: أداء القطاع الجزائري ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2013–2019

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سهولة الحصول على القروض	86	72	73	102	111	98	81
ملاءة البنوك	142	136	130	123	115	116	110
عدد الإقتصاديات	148	144	140	138	137	140	141

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمية لسنوات متعددة (2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019)، متوفرة على الرابط التالي: http://reports.weforum.org

يبرز لنا من خلال الجدول رقم -2- أن القطاع المصرفي احتل مراتب متأخرة ضمن مؤشر سهولة الحصول على القروض، وقد عرف تحسنا تدريجيا، حيث احتلت الجزائر المرتبة 73 من أصل 140 دولة، وهذا نتيجة للتسهيلات التي وفرتها البنوك العمومية المهيمنة على النشاط المصرفي، وخاصة مع حتمية التوجه نحو دعم القطاع الفلاحي والصناعي في ظل تراجع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

إلا أن الجزائر عرفت تراجعا ضمن مؤشر سهولة الحصول على القروض خلال سنة 2016، حيث احتلت المرتبة 122 من أصل 138 دولة، أما خلال سنة 2017 فقد تراجع ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر، حيث احتلت المرتبة 111 من أصل 137 دولة، ويعود هذا التدهور في هذا المؤشر إلى الآثار السلبية للأزمة النفطية التي يعيشها الاقتصاد العالمي منذ 2014 ثم عرف تحسنا سنة 2018 و2019 ليحتل الترتيب على التوالي 98 و 81.

ويشكل صعوبة الحصول على الائتمان عائقا رئيسيا يحول دون تنمية القطاع الخاص، حيث لا يتعدى الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص حدود 24% من الناتج المحلي الإجمالي، هو من أدنى النسب في منطقة شمال إفريقيا، كما تخضع قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات الضمانات الهامة وإجراءات الإفلاس الطويلة.

- مشكل العقار الصناعي:

يعد مشكل العقار الصناعي من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين في الجزائر وبالخصوص خلال فترة الاصلاحات التي مرت بها، حيث تعيق هذه المشكلة نمو وتطور الاستثمارات المجسدة، فالواقع يثبت وجود العديد من العراقيل المرتبطة باستغلال الأراضي الزراعية للصناعة وأيضا المشاكل التي يتعرض لها المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في الحصول على عقد الامتياز على العقار لمباشرة استثماراته[2].

– **المشكل السياسي والأمني:** عرفت الجزائر مرحلة توتر في فترة التسعينات أدت إلى عدم الاستقرار الأمني، وهو ما ساهم في تعطيل مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية وبالتالي عزوف المستثمرين الأجانب عن دخول السوق الجزائرية بسبب الخلفية التاريخية الأمنية للجزائر.

– **المعوقات الإدارية والتنظيمية:** يمكن إجمال مختلف النقائص والاختلالات الإدارية والتنظيمية التي تركت انطباعا سيئا لدى المستثمرين فيما يلي:

- انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار؛
- غياب الدقة والوضوح في بعض نصوص القوانين وتشريعات الإستثمار وعدم وجود لوائح وتفسيرات لمضمون القوانين؛
- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشاريع.

– **ضعف البنية التحتية في الجزائر:** إن مختلف الهياكل القاعدية من الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات لم ترقى إلى المستوى المطلوب الذي يلبي طموحات المستثمر الذي يرغب في إقامة مشروعه، فرغم ما نسجله من تجسيد لعدة مشاريع على غرار الطريق السيار شرق غرب وتجسيد مشروع طريق الوحدة الافريقية الذي يربط الجزائر بعدة دول إفريقية إلا أن ذلك غير كافي مما يستوجب على الدولة مواصلة شق خطوط السكة الحديدية باتجاه الجنوب الذي يعتبرقطب واعد للمشاريع الزراعية، كما يجب ربط المدن الداخلية والصحراوية بالموانئ من أجل تسهيل عمليات نقل مستلزمات المشاريع الاستثمارية أو حتى نقل السلع المنتجة.

– **مشكل الفساد:** تؤكد معظم الدراسات أن الرشوة والتسيير الاداري السيء ترفع من تكاليف المشاريع ولا تشجع على جذب الاستثمار، وفي المقابل تعد الشفافية مبدأ أساسيا للسياسات وقواعد الاستثمار الدولي، وقد احتلت الجزائر حسب تقييم البنك العالمي لسنة 2008 الخاص بمناخ الأعمال والاستثمار المرتبة 115عالميا لتصل سنة 2015 مرتبة 163 عالميا [3]، وحسب التقرير الملحق لمؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فإن الفساد يأتي في المرتبة الثانية من حيث أهم معيقات الإستثمار

في الجزائر بوزن نسبي قدر بـــ 12.8%. وهذا ما يعكس تردي أوضاع الاستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر.

2.1 واقع الإستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الإستثمار عملت الدولة على تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي خصوصا في قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، السياحة.....الخ.

أبرزت بيانات الشباك الموحد لترقية الإستثمار ANDI أن عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002-2012 قد بلغ 47593 مشروع بمبلغ يفوق 6.9 مليار دينار، في حين أبرز تقرير بيانات التصريح بالإستثمار 2002-2016 أن إجمالي المشاريع الإستثمارية المصرح بها قد بلغ 63804 مشروع، بمبلغ يفوق 12.8 مليار دج، أي بزيادة قدرها 16211 منذ 2013، ما يعادل 25.40% خلال الفترة 2013-2016 [4].

1-2-1 توزيع المشاريع الإستثمارية حسب جنسية المستثمرين: يعكس توزيع المشاريع الإستثمارية حسب جنسية المستثمرين مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على البيئة الإستثمارية الدولية، ويبرز الجدول الموالي:

الجدول 3: توزيع المشاريع الإستثمارية حسب جنسية المستثمر خلال الفترة 2002-2017

المشاريع	عدد المشاريع	% من إجمالي المشاريع	القيمة (مليون دينار)	% من إجمالي القيمة
محلية	62334	98.58	11780833	82.37
أجنبية	901	1.42	2519833	17.63
المجموع	63235	100	14300664	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

يبرز الجدول -3- أن عدد المشاريع المتراكمة إلى غاية 2017 سيطر عليه الإستثمار المحلي بـــ 63235 مشروع، بقيمة إجمالية قدرت بـــ 11780833 مليون دينار، في حين أن الإستثمار الأجنبي لا يستحوذ إلا على 901 مشروع ويأتي هذا في ظل الاتجاه نحو تشجيع الإنتاج المحلي والعمل على دعم المشاريع المحلية الجديدة لخريجي الجامعات من أجل تقليص البطالة في أوساط هذه الفئة .

1-2-2 توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط: إن توزيع الإستثمارات حسب قطاع النشاط في الجزائر يتميز بعدم وجود تناسب في عدد المشاريع ضمن كل قطاع، ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 4: المشاريع الإستثمارية المصرحة خارج قطاع المحروقات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI خلال الفترة 2002-2017

الفرع	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون)	%	مناصب شغل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29267	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2.00	1228830	8.59	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.90	125014	10.15
التجارة	2	0.00	10914	0.08	4100	0.33
الاتصالات	5	0.01	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

يبرز من خلال الجدول رقم –4– استحواذ قطاع النقل على الحصة الأكبر من عدد المشاريع الإستثمارية المصرح بها في الفترة من 2002–2017 بعدد مشاريع قدر بـــ 29267 مشروع أي بنسبة 46.28% من إجمالي المشاريع، وهذا كمحاولة لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث عرف هذا القطاع تطورا كبيرا نتيجة للاهتمام الكبير الذي أولته مختلف المخططات الخماسية للتنمية المتعاقبة من سنة 1999–2017 لهذا القطاع، وفي هذا السياق خصصت ميزانية قدرها 40 مليار دولار لقطاع النقل في إطار البرامج السالفة الذكر للفترة الممتدة من 2010–2014 من أجل تحديث وتوسيع مختلف وسائل النقل، وهذا بهدف تلبية احتياجات تنقل الأشخاص والبضائع وتحسين نوعية الخدمة والإستجابة للإحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين مع العمل على ضمان التنمية المستدامة.

من جهة أخرى يبرز الجدول الأهمية التي يحظى بها قطاع البناء، حيث يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع الممولة إذ قدر عددها بـــ 11031 مشروع ما نسبته 17.44% وهذا تجسيدا لمختلف البرامج التنموية المتعاقبة التي جاءت بهدف تلبية الطلب المتزايد على قطاع السكن والأشغال العمومية.

حل قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بعدد مشاريع قدر بـــ 12698 مشروع بنسبة 20.08% من إجمالي المشاريع، حيث وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، وفي هذا الإطار تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي وخلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة في هذا المجال، غير أن أداء القطاع الصناعي لم يرقى إلى المستوى المطلوب وظلت مساهمته في الناتج المحلي الخام محدودة، حيث بلغت مساهمته خلال سنة 2014 حوالي 29%، كما يتسم هذا القطاع بقدرة تكنولوجية ضعيفة نسبيا، ويترجم هذا الضعف من خلال ارتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية التي زادت بشكل غير مسبوق.

كما احتل قطاع الخدمات المرتبة الرابعة بعدد مشاريع قدر بـــ 6531 مشروع بنسبة 10.33% من إجمالي المشاريع، وتبقى هذه النسبة متواضعة مقارنة بالاقتصاديات النامية، وتبقى القطاعات الأخرى في المراتب الأخيرة وبنسب ضعيفة ومتقاربة ففي قطاع الزراعة يقدر عدد المشاريع بـــ 1342 مشروع بنسبة 2.12% ويرجع ذلك إلى عزوف الشباب عن هذا القطاع وتركز النشاط فيه بالاعتماد على إعانات صناديق الدعم الفلاحي، أما قطاع الصحة فكان عدد المشاريع فيه 1093 مشروع أي بنسبة 1.73% وترجع هذه النسبة الضعيفة إلى أن النظام الصحي في الجزائر يطغى عليه الطابع العمومي حيث أن خدماته مجانية ليس الهدف منها تحقيق الربح مما يجعل المنافسة صعبة في هذا المجال. رغم أن المبالغ المرصودة في إطار البرامج الحكومية خلال الفترة 2010–2014 قدر بـــ 619 مليار دينار جزائري، إضافة إلى اعتماد القطاع الصحي على واردات الأدوية في تغطية الاحتياجات الوطنية. أما قطاع السياحة فعدد مشاريع بلغ 1266 مشروع أي بنسبة 2% وهي نسبة ضعيفة جدا ويرجع ذلك إلى وجود مشاكل عديدة أهمها مشكل العقار السياحي، ارتفاع تكاليف النقل خصوصا النقل الجوي سواء كان على الخطوط الداخلية أو الدولية، وثقل المعاملات المصرفية والتحويلات المالية، أما قطاع الاتصالات فاستحوذ على 5 مشاريع فقط أي بنسبة 0.01% ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع يتطلب التحكم في التكنولوجيا المتطورة وتوفر رؤوس أموال كبيرة، في حين استحوذ قطاع التجارة على مشروعين فقط ويمكن تفسير ذلك لعدم وجود حوافز حقيقية في هذا القطاع.

كما يتضح لنا من خلال الجدول أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر قيمة مالية قدرت بـــ 8.373763 مليون دينار مقابل عدد مشاريع قدر بـــ 12698 مشروع، في حين أن قطاع النقل يستحوذ على أكبر عدد من المشاريع بمجموع 29267 مشروع وقيمة مالية قدرت بـــ 15878 مليون دينار، ويرجع ذلك إلى أن المشاريع في قطاع الصناعة تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة عكس مشاريع قطاع النقل التي تحتاج إلى رؤوس أموال أقل وهو ما ساعد على استقطاب هذا القطاع لأكبر عدد من المشاريع.

الشكل رقم 1: تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار عروض الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDIخلال الفترة 2000-2016

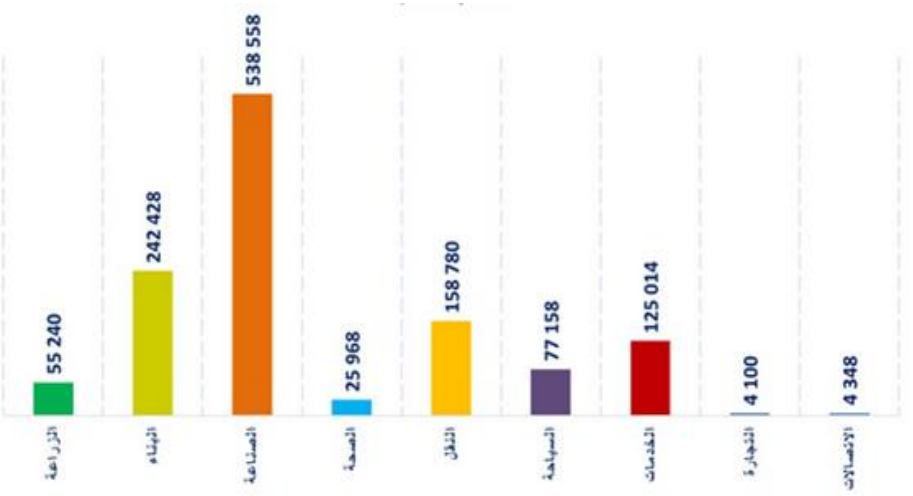

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

من خلال الشكل رقم 1 يتضح لنا أن مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار التسهيلات التي قدمتها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI من خلال تقرب الجهاز من الشباب والسماح لأكبر عدد منهم من الاستفادة من إمتيازاته، والتي تقوم بمرافقتهم ومتابعة المستثمرين الجدد عبر مختلف مراحل إنشاء المشروع مختلفة من قطاع إلى قطاع. وعلى هذا الأساس فقد أثمرت هذه الجهود من خلال توفير 538558 منصب شغل في قطاع الصناعة في المرتبة الأولى يليه قطاع البناء في المرتبة الثانية بـــ 242428 منصب شغل ويليه كل من قطاعي النقل والخدمات بعدد مناصب بلغ 158780 و 125014 منصب شغل على التوالي، أما باقي القطاعات فكانت أقل خلقا لمناصب الشغل.

2-1 مؤسسات الدعم الحكومية الخاصة بترقية الإستثمار في الجزائر

تم خلق مجموعة من الآليات والأجهزة في الجزائر بهدف تسهيل الإستثمار وتنظيمه و تسهيل إنشاء مؤسسات جديدة نذكر منها:

1-2-1 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، أنشأت بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، وقد شهدت تطورات عديدة من أجل التكيف مع مستجدات الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وقد سميت بوكالة الترقية ودعم ومتابعة الإستثمار خلال الفترة 1993-2001، ثم أصبحت تسمى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وكلفت هذه الهيئة الحكومية بمهمة تسهيل وترقية ومرافقة الإستثمار .[5]

تتولى الوكالة تحت مراقبة وتوجيهات الوزير المكلف بترقية الإستثمار القيام بالمهام الآتية:[6]

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسات والإستثمار لفائدة المستثمرين؛
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها مرحلة ما بعد الإنجاز؛
- تسجيل الإستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها؛
- تسهيل الترتيبات للمستثمرين من خلال التعاون مع الإدارات المعنية وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع؛
- ترقية الإستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛
- تسيير المزايا، طبقا لأحكام المواد 26 و35 و 36 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016، والمتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها قبل تاريخ نشر هذا القانون.

2-2-1 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة الاجتماعية حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل. وقد ظهر القرض المصغر لأول مرة

في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يحقق النجاح المرجو منه، بسبب ضعف عملية مرافقة ومتابعة المشاريع، وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.[7]

تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية:[8]

- تسيير القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، إضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تشكيل قاعدة بيانات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛
- نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض؛
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.

1-2-3 الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، ويهدف الصندوق إلى ترقية التشغيل وتطوير واستحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه، حيث أن هذا الصندوق

موجه لكل شخص يحمل الجنسية الجزائرية ويتراوح عمره بين 30–50 سنة ومسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 6 أشهر على الأقل، أو مستفيد من نظام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ولم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط المراد القيام به وأن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل[9]. ويجدر بالذكر أن الفئة العمرية المستهدفة من تمويلات هذا الصندوق كانت تشمل ما فوق 35 سنة إلى غاية 50 سنة وقد تم هذا التعديل من خلال المرسوم الرئاسي رقم 10- 156 المؤرخ في 20 جوان 2010 حيث تنص المادة الأولى منه على تحديد الإطار العام لترتيب دعم احداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع مابين 30 و50 سنة، ويندرج هذا في إطار جهود الدولة لترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات، كما تم وضع امتيازات جديدة حيث بلغ الإستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دينار بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين وكذا إمكانية توسيع قدرات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.[10]
يتولى الصندوق القيام بالمهام التالية:[11]

- **التأمين على البطالة:** أنشأ نظام التأمين على البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية إمّا بالتسريح الإجباري أو بتوقّف نشاط المستخدم؛
- دعم إستحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من 30–50 سنة: اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية، والتي ترمي أساسا إلى تطوير وترسيخ ثقافة المقاولة، كما يعكف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة على تخصيص وإعداد فضاء لأصحاب المشاريع يضمن التوفيق المهني والاجتماعي تماشيا مع الأسس القانونية المسيّرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين.
- **جهاز تشجيع ودعم وترقية الشغل:** يُحدّد الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الإجتماعية لصالح أرباب العمل، حيث تُطبّق هذه الإجراءات على أرباب العمل التابعين للقطاع الإقتصادي، ويمكن أن تشمل أيضا أرباب عمل

القطاعات الأخرى باستثناء أولئك الذين ينشطون في مجال تنقيب وإنتاج المحروقات كما يستفيد صاحب العمل من إعانة شهرية خاصة بالتشغيل بقيمة ألف دينار جزائري لمدة أقصاها ثلاث سنوات عن كل طالب عمل موظف على أساس عقد عمل لمدة غير محددة.

1-2-4 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلفا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20 -329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 وهي مؤسسة حكومية ذات طبيعة خاصة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تحت إشراف الوزير المكلف عن المؤسسات المصغرة، تقوم بمرافقة حاملي المشاريع من أجل إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات، ولهذه الوكالة 51 فرع موزع في جميع ولايات الوطن.[12]

تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية:[13]

- دعم ومرافقة الشباب لخلق مشاريع جديدة؛
- توفير المعلومات الإقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية للشباب أصحاب المشاريع؛
- تطوير العلاقات مع مختلف الشركاء (البنوك، CNAS، CASNOS....)؛
- إقامة شراكة بين القطاعات لتحديد الفرص الإستثمارية؛
- توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع؛
- تشجيع مختلف الإجراءات والتدابير الرامية إلى إنشاء المشاريع وتوسيع نطاقها.

2- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا) في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

في إطار الجهود الحكومية المبذولة لتطوير وترقية الإستثمار في الجزائر تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في خلق ومرافقة المشاريع الإستثمارية وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم احتياجات الاقتصاد الوطني.

2-1 التوجهات الرئيسية للتمويل المقدم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE :

يبرز التمويل المقدم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية جملة من الاتجاهات، نوجزها فيما يلي:[14]

- توجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى الأنشطة التي تخلق الثروة والوظائف من أجل الحد من البطالة والفقر والمشاركة في التنمية المحلية والحد من فاتورة الاستيراد؛
- الحد من اللامساواة الاجتماعية؛
- تنويع أنشطة المروجين في اتجاه الأولويات التي تتوافق مع البرنامج الحكومي في تطوير القطاعات (الصناعة، الزراعة، البيئة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، السياحة ... إلخ)؛
- تشجيع إنشاء مشاريع مبتكرة وذات جودة وقيمة مضافة عالية) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة)، مع إعطاء الأولوية للشباب من خريجي التكوين المهني والجامعات؛
- تنظيم الأنشطة وفقا للاحتياجات الاقتصادية المحلية والقطرية؛
- تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال دعم محدد؛
- مرافقة المروجين في مرحلة ما بعد الإنشاء (النظام العام، توقيع اتفاقات الشراكة... إلخ).

2-2 طرق التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE:

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثلاث صيغ للتمويل هي:

2-2-1 التمويل الثنائي: من خلال هذه الصيغة تكمل المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، وينقسم هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

- **المستوى الأول:** مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج.
- **المستوى الثاني:** مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000دج

الجدول 5: صيغة التمويل الثنائي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

المستوى	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
1	%29	%71
2	%28	%72

المصدر: منشورات **للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** على موقعها الالكتروني: https://promoteur.ansej.dz

2-2-2 التمويل الثلاثي: يتكون من المساهمة الشخصية، تمويل الوكالة وتمويل البنك حسب الصيغة التالية:

- **المساهمة الشخصية:** 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- **مساهمة الوكالة:** من 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة؛
- **مساهمة البنك:** 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- المزايا الضريبة (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، تخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال) للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة.

2-2-3 الإعانات المالية والامتيازات الجبائية: تمنح الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية على مرحلتين:

أ- خلال مرحلة الإنجاز:

- **الإعانات المالية:** تمنح ثلاث قروض بدون فائدة للشباب أصحاب المشاريع:
  - قرض بدون فائدة يقدر بـــ 500.000دج موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة التكييف، دهن العمارات وميكانيك السيارات؛
  - قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 500.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة؛
  - فرص بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، وساعدي الفضاء، والخبراء والمحاسبين.
- **الإمتيازات الجبائية:** وتشمل:
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
  - تطبيق معدل مخفض نسبته 2% من الحقوق الجمركية على معدلات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
  - الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛
  - الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة.

ب- مرحلة الإستغلال: وتشمل الإمتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة تمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشباب المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة وتتمثل هذه الإمتيازات في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية؛

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشطات المؤسسات المصغرة؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية.

2-3 مكانة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2016

تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا) في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات من خلال تجسيد السياسات الحكومية الرامية إلى تنويع الإقتصاد الوطني والتخفيف من مشكل البطالة.

2-3-1 المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE حسب قطاع النشاط: تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل مشاريع إستثمارية في شتى القطاعات، إلا أنها تكثف جهودها التمويلية في القطاعات التي تتسم بعوائد مرتفعة وعمالة كثيفة بما يتماشى مع توجهات الحكومة في هذا المجال، ويتجلى ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 6: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا) خلال الفترة 1996-2016

	الزراعة والصيد	الحرف التقليدية	الأشغال العمومية	الصناعة والصيانة	الأعمال الحرة	الخدمات	المجموع
إلى نهاية 2010	15171	21979	9818	10807	3648	79080	140503
2011	3689	3559	3672	2118	569	29228	42832
2012	6705	5438	4375	3301	826	45167	65812
2013	8225	4900	4347	3333	1012	21192	43039
2014	10487	4255	5106	6614	1450	12944	40856
2015	6862	2170	3838	4913	1205	4688	23676
2016	3479	320	1672	2720	716	2355	11262

لنهاية 2016	54615	42621	32828	33806	9456	194654	367980

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques

يبرز من خلال الجدول رقم -6- أن أغلب المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE منذ نشأتها إلى غاية نهاية 2016 كانت في قطاع الخدمات بنسبة 53% ما يعادل 194654 مشروع، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض تكلفة الإستثمار في قطاع الخدمات مقارنة مع باقي القطاعات وهو ما يتماشى مع التوجه التمويلي للوكالة حيث يقدر أعلى سقف للتمويل بـــ 1 مليار سنتيم، إضافة إلى أن طالب التمويل في هذا القطاع لا يتطلب مستوى علمي مرتفع أو خبرة كبيرة في المجال.

استحوذ قطاع الزراعة والصيد على نسبة 15% من إجمالي المشاريع الممولة بما يعادل 54615 مشروع، وهذا يرجع إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لهذا القطاع، حيث تعتبر مخرجاته كمدخلات للقطاعات الأخرى (قطاع الصناعة...)، إلا أن عدد المشاريع الممولة لم يصل إلى مستوى الطموحات المستهدفة، وهذا نظرا لجملة من العراقيل أهمها مشكل العقار الفلاحي وعزوف الشباب عن ممارسة مثل هذه النشاطات، إضافة إلى مشكلة تهيئة وتسيير موانئ الصيد وتذبذب مردودية هذين القطاعين إضافة لمشكلة عدم القدرة على ضبط الأسعار.

من جهة أخرى بلغت نسبة المشاريع الممولة في قطاع الحرف التقليدية 12% من إجمالي المشاريع الممولة بما يعادل 42621 مشروع ويفسر ذلك لرغبة الحكومة الجزائرية في الحفاظ على التراث الوطني وترقية الصناعات التقليدية التي لها أثر بالغ في ترقية النشاط السياحي.

أما قطاع الأشغال العمومية والبناء وقطاع الصناعة والصيانة فقد استحوذ كل منهما على نسبة 9% من إجمالي المشاريع الممولة أي ما يعادل حوالي 33000 مشروع في كل قطاع، وعلى الرغم من ضعف عدد المشاريع الممولة في القطاع الصناعي وقطاع البناء إلا أن التطور السنوي في عدد المشاريع في هذين القطاعين يبرز توجها

متزايدا للإستثمار فيهما حيث ارتفعت حصة قطاع البناء من 12% سنة 2014 الى 16% سنة 2015، أما قطاع الصناعة فقد ارتفعت حصته من 8% سنة 2013 إلى أكثر من 16% سنة 2014، أي أن عدد المشاريع تضاعف في سنة واحدة ثم واصل ارتفاعه خلال سنة 2016 إلى حدود 24% من إجمالي المشاريع الممولة وتؤكد هذه الزيادة اتجاه الحكومة الجزائرية نحو خلق قاعدة صناعية وطنية وتقليص فاتورة الواردات الصناعية في ظل تراجع مداخيل الدولة من البترودولارات، كما أن الإرتفاع الملاحظ في عدد المشاريع في قطاع البناء والأشغال العمومية يرجع إلى حركية هذا القطاع نظرا للبرامج السكنية المختلفة المبرمجة وكذا مشاريع البنية التحتية المقامة في كامل التراب الوطني.

رغم أهمية قطاع الأعمال الحرة، إلا أنه لم يستحوذ سوى على نسبة 03% من إجمالي المشاريع الممولة أي ما يعادل 9456 مشروع، وهي نسبة ضعيفة فأغلب مشاريع الأعمال الحرة تمول ذاتيا، كما أن هذه المشاريع لا تتوافق مع توجهات الوكالة حيث تفضل المشاريع التي تتطلب يد عاملة كثيفة.

2-3-2 المشاريع الممولة في إطار التوسعة (extension) من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

من أجل دعم وترقية المشاريع الناجحة الممولة من طرف الوكالة، تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتمويل هذه المشاريع بصيغة التوسعة (extension) ويبرز الجدول الموالي عدد المشاريع الممولة في هذا الإطار:

الجدول 7: المشاريع الممولة في إطار التوسعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا) خلال الفترة 1996-2016

	اجمالي المشاريع الممولة	المشاريع الممولة في إطار التوسعة	النسبة(%)
منذ 2004 إلى غاية 2010/12/31	140503	2441	%2
2011	42832	606	%1

2012	65812	627	%1
2013	43039	501	%1
2014	40856	462	%1
2015	23676	256	%1
2016	11262	196	%2
منذ 2004 إلى غاية 2016/12/31	367980	5089	%1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques

من خلال الجدول –9–نلاحظ أن المشاريع التي استفادت من التمويل في إطار التوسعة خلال الفترة 2014–2016 وصلت إلى 5089 مشروع من أصل 367980 مشروع بما يعادل نسبة 1% وهي نسبة ضعيفة وهذا يدل على أن المشاريع الممولة عند دخولها في مرحلة النشاط تقوم بتمويل نفسها تمويلا ذاتيا ولا تتطلب تمويل خارجي سواء من البنوك أو من الوكالة في إطار التوسعة.

3.خاتمة:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إحدى الهياكل المنشئة بغرض دعم الإستثمار لترقية الإنتاج المحلي وخلق الثروات والنهوض بالعديد من القطاعات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، إضافة إلى خلق مناصب شغل دائمة، وقد استفاد الشباب من المزايا التي توفرها هذه الوكالة كالإعانات المالية والإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

– يعود إخفاق الجزائر في استقطاب الإستثمارات خارج قطاع المحروقات إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات مثل: تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال، ضعف المنظومة المصرفية والمالية، مشكل العقار الصناعي، ضعف البنية التحتية.....؛

– عملت الدولة الجزائرية على تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي منذ إنتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادي وركزت على تشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات (قطاع الفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، الصناعة، السياحة)؛

– سمحت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عن طريق الإمتيازات والإعانات المختلفة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع بمسايرة هدف الدولة في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات؛

– إن الأرقام والإحصائيات تثبت بشكل واضح بأن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ساهمت بصورة فعلية في خلق حجم معتبر من المشاريع حيث بلغت 367980 مشروع منذ النشأة إلى غاية 2016/12/31.

وعلى ضوء هذه النتائج ومن أجل تعزيز دور أجهزة الدعم الحكومية في ترقية الإستثمار خارج قطاع المحروقات، يمكن تقديم التوصيات التالية:

– تحسين مناخ الإستثمار بكل جوانبه وخاصة ما تعلق بالنظام المالي وذلك بالإعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة وتنويع الخدمات المصرفية وتأهيل وترقية أداء العنصر البشري؛

– ضرورة العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية؛

– زيادة الإهتمام بتدريب وتكوين موظفي أجهزة الدعم الحكومية؛

– ضرورة عصرنة الإدارة وترقية التعاملات الإلكترونية تعزيزا لمبدأ الشفافية؛

– تبسيط الإجراءات المتبعة في إنشاء المؤسسات، وكذا المتبعة في منح مختلف الحوافز الجبائية المنصوص عليها قانونا وتفعيل خدمة الشباك الموحد لتسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الإقتصادية.

4.المراجع والهوامش:

1 ريحان الشريف، هوام لمياء، "تحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر وتقويمه"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس، مجلد1 (ع1)، 2014، ص ص 364–365.

2 حسيبة عليوات ،يوسف قاشي، "سياسة الإستثمار في الجزائر–دراسة تحليلية تقييمية–"، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، مجلد6 (ع2)، سنة 2020، ص286.

3 والي نادية، "المعوقات القانونية والادارية للإستثمارات الأجنبية في الجزائر "، مجلة معارف قسم القانونية، ، السنة 10 (ع20)، سنة 2016، ص 226، ص228.

4 الوثائق الداخلية للوكالة الوطنية لدعم تطوير الإستثمار، لمزيد من المعلومات الإطلاع على الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/ (2021/01/20)

5 الوثائق الداخلية للوكالة الوطنية لدعم تطوير الإستثمار.

6 المادة رقم 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17–100 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06–356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها.

7 الوثائق الداخلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لمزيد من المعلومات الإطلاع على الموقع: https://www.angem.dz (2021/01/20).

8 الوثائق الداخلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

9 ناصر بوشارب، إلهام موساوي، (جوان 2015). "تمويل الصندوق الوطني للتأمين من البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية– دراسة حالة ولاية سطيف–". مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 1(ع3) ، ص ص 93 –111.

10 المرسوم الرئاسي رقم 10– 156 المؤرخ في 07 رجب 1431 هـ الموافق 20 لـ جوان 2010.

11 الوثائق الداخلية من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لمزيد من المعلومات الإطلاع على الموقع: https://www.cnac.dz (2020/05/20)

12 الوثائق الداخلية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، لمزيد من المعلومات الإطلاع على الموقع:https://promoteur.ansej.dz /(2021/01/20)
13 الوثائق الداخلية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
14 الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.